ثانيا: موضوع علم الاجتماع وفروعه

01- موضوع علم الاجتماع

قد يكون من ضروب الخيال أن نحدد موضوعا بعينه لعلم الاجتماع، ذلك أن المجتمع تتشابك مكوناته وعلاقاته وتفاعلاته وتطورات نظمه وغيرها من الجوانب التي تشكل المجتمع في بنيته وتطوره وتغيره، وهذا ما تأكد لنا من خلال عدم اتفاق علماء الاجتماع المؤسسين والمعاصرين على تحديد موضوع أو اثنين لهذا العلم.

فبإلقاء نظرة خاطفة على أي فرع من فروع الدراسات الاجتماعية والإنسانية نجد له موضوعا خاصا ومتميزا، فعلم السياسة على سبيل المثال يتناول الأساليب التي يحدد بها المجتمع حق استخدام السلطة الشرعية، ويتناول بالتحليل الأفكار المتعلقة بالحكومة والسلطة، كما يصف التوزيع الفعلي للمسؤوليات العامة والمؤسسات التي تمارس هذه السلطة، فإذا استطعنا بنفس الطريقة الاهتداء إلى موضوع علم الاجتماع لكان الأمر أكثر يسرا مما طرحناه في البداية. (أنجلز، 52)

وعليه سنحاول الإلمام بأهم الموضوعات التي شكلت مجالا للبحث والدراسات في علم الاجتماع كالتالى:

1-1 المجتمع كموضوع لعلم الاجتماع:

يتخذ علم الاجتماع المجتمع وحدة للتحليل له ككيان كلي، فيصبح دوره هنا الكشف عن الصلات التي تربط النظم الاجتماعية التي تكون المجتمع في ظل الأنساق الاجتماعية المختلفة، ويمكن أن تتضمن مثل هذه الدراسات للمجتمع قسمين رئيسيين على الأقل، يختص الأول بالتباين الداخلي بين المجتمعات المختلفة، والثاني يتناول كافة المجتمعات كمجموعات إنسانية تتميز ببعض السمات الخارجية المحددة، وفي هذه الحالة نجد علم الاجتماع يطرح تساؤلات مثل هل هناك شواهد على أنماط معينة من المجتمعات كالإمبراطوريات الكبرى مثلا يمكن أن تستمر فترة من الزمن؟ هل تمر المجتمعات بمراحل تطور معينة؟ وقد ساد هذا النمط من التفكير والتحليل الاجتماعي من منظور تطوري لفترة معينة من تاريخ الفكر الاجتماعي، إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات التي شكلت حاجز أمام بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه التحليلي.

أما اليوم فنجد تركيز الدراسات الاجتماعية يتجه نحو البناء الداخلي للمجتمع، وهذا من خلال طرح تساؤلات جديدة مثل ما هي المشكلات الداخلية التي يتحتم على كل مجتمع أن يواجهها؟ ما هي أكثر مكونات المجتمع شيوعا؟ كيف تحدد المجتمعات مسؤولية أداء الوظائف؟ ما هي النتائج التي تترتب على ارتباط بعض النظم الاجتماعية ببعضها؟ ومثال ذلك إلى أي مدى يتفق النمط الصناعي من الحياة الاقتصادية مع نمط الأسرة الممتدة؟ (أنجلز، 54)

2-1 النظم الاجتماعية كموضوع لعلم الاجتماع:

تعتبر النظم الاجتماعية من أهم موضوعات علم الاجتماع، فهي حسب "عبد الرازق جلي" إحدى أنماط التنظيم الاجتماعي للمجتمع، فهي بمثابة الأنساق الكبرى المنظمة للتفاعل الإنساني الذي هو قاعدة العلاقات الاجتماعية ، وأنواع التفاعل الموجه لغرض معين من الأغراض التي توجه حاجات الإنسان الأساسية ويتفرع عنها بأسماء محددة تكشف عن طبيعة النشاط الاجتماعي وحدوده. (جلبي، 2000، 79)

يجدر بنا هنا أن نقدم تعريفا للنظم الاجتماعية ، فهي في الواقع جملة الأحكام والقوانين الاجتماعية والأعراف قد تكون مدونة أو متعارف عليها تعمل بشكل واضح على تحديد سلوكيات وأخلاقيات الأفراد، وترسم أنماط علاقاتهم وتفاعلاتهم الاجتماعية، كما أنها تساهم بوضع ايديولوجية المجتمع وترسيخ أسس نظامه على المستوى الكلي أو الفرعي وتحدد أنماط العلاقات بين أفراد المجتمع ذاته. (الغزوي وآخرون، 2006، 209)

ويعتبرها "بارنز" تلك آلية التي تنظم المجتمع الإنساني وتوجهه وتنفذ وجوه النشاط المتعددة والتي يحتاجها من أجل إشباع الحاجات الإنسانية.

يرى البعض أن النظم الاجتماعية كالأسرة ، المدرسة ، الحزب السياسي تشكل موضوعا أكثر تميز لعلم الاجتماع ، على أساس أن المجتمع ككل يتشكل من مجموع هذه النظم الاجتماعية ، إذ نجد "هربرت سبنسر" ينظر للنظم الاجتماعية على أنها الأصول التي تؤدي وظائف المجتمع ، وقد نمت عن التقاليد والعادات الشعبية ، وكل نظام يحتوي على معايير وعادات وتوقعات تنتقل إلى الأجيال التالية في شكل خبرات تتراكم وتؤدي إلى وجود نماذج مقننة من النظم الاجتماعية التي تقوم بوظائف مختلفة في المجتمع كنسق اجتماعي . (عبد الهادي ، 2009 ، 129)

فنجد فئة من الدارسين في علم الاجتماع يتناول النظم الاجتماعية بشكل متخصص، مركزا على تساؤلات مثل: كيف تنشأ وتتطور؟ ما هي السمات المشتركة بين كافة النظم الاجتماعية؟ ما هي الأبعاد التي يمكن على أساسها التمييز بينها؟ كيف تختلف هذه الأبعاد عندما نكون بصدد المقارنة بين هذه النظم؟ ما هي درجة استقلالية هذه النظم عن بعضها البعض؟

وقد حدد "أليكس أنجلز" النظم الاجتماعية الأساسية في: نظام الأسرة والقرابة، النظام الاقتصادي، النظام السياسي والقانوني، النظام الديني، النظام التربوي والعلمي، النظام الترويحي والرفاهية والنظام الجماعي والتعبيري. (أنجلز، 50)

ونوجز هنا مضامين بعض النظم الاجتماعية الأساسية:

أ- النظام الأسري:

النظام الأسري لدى الكثير من الباحثين من أهم النظم الاجتماعية، ذلك أن الإنسان يبدأ حياته الاجتماعية بالأسرة، لأنها تشكل أهم خلية تستطيع أن تلبي للإنسان أهم احتياجاته البيولوجية والإنسانية ، ولهذا هي بحق النواة الأولى للمجتمع الإنساني؛

تعرف الأسرة على أنها مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات الدم والزواج وتجمعهم في مسكن واحد، مع تحديد مكانات وأدوار كل فرد فيها وتوضيح لأهم وظائفها وهي المحافظة على النوع الإنساني.(عفيفي، 2011، 60)

ونجد الأسرة قد أخذت عبر تاريخ التطور ا إنساني شكلين أساسين، الأول نموذج الأسرة الممتدة والثاني نموذج الأسرة النواة،بالنسبة للأول فيتشكل من الزوج وزوجته وأبنائهما والجد والجدة وبعض أفراد العائلة كالعم والعمة وحتى الزوجات في بعض الأحيان يعيشون ويتفاعلون معا في مكان واحد، أما الشكل الثاني فيتكون من زوج وزوجة وأبنائهما فقط يعيشون في منزل واحد.

للأسرة وظائف أساسية هي: الوظيفة الجنسية، وظيفة الإنجاب، وظيفة التنشئة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية .

ب- النظام السياسي:

إن الصراع حقيقة أساسية وجدت ومازالت منذ بدأ الخليقة متجذرة في الطبيعة البشرية، وعليه فإن التضاد والتنازع قائم تبعا لذلك، وعليه فإن المجتمع الإنساني بحاجة إلى قوة أو سلطة تفرض على الأفراد الانصياع لها، ومثل هذا الرأي نجده عند العلامة "ابن خلدون" حيث يقول:"إن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزرع بعضهم عن بعض".

ومفهوم النظام السياسي يقصد به توزيع القوة والسلطة والنفوذ داخل المجتمع والطرق التي يتم تنظيم التوزيع والسيطرة عليه بواسطتها، ويعتبر ظهور السلطة السياسية المتمثلة في الدولة ظاهرة اجتماعية حديثة النشوء نسبيا إذ ظهرت بظهور المدينة والمدنية ونتيجة زيادة حجم المجتمع وتعقد بنائه وعلاقاته.

ومهما يكن نوع الدولة والسباب التي أدت إلى وجودها فإنها كنظام اجتماعي سياسي يتميز بأربع مواصفات:

- شمولیتها لکل أعضاء المجتمع.
- تملك السيطرة المطلقة على استعمال القسر والإكراه.
- تتميز بحق اتخاذ القرارات وهي قرارات ملزمة وسلطوية.
 - تحمل قوة الشرعية واحتمالا كبيرا للخضوع لها.

ولعل وظيفة الدولة الأساسية كتنظيم اجتماعي هي توفير الأمن والحماية من الأخطار الخارجية والداخلية، وتتمتع بامتلاك القوة المسلحة والعديد من الأجهزة التي تساعدها على ذلك، وممارسة الردع بغرض تحقيق أهداف وأمن واستقرار المجتمع، وتمارس ذلك من خلال سن التشريعات والدساتير.

ت- النظام الاقتصادي:

يشير مفهوم النظام الاقتصادي إلى الإجراءات والتدابير المنظمة التي تتم بموجها عمليات إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها من قبل أفراد المجتمع وضمن إطار اجتماعي محدد.

كما يعرف على أنه مجموعة القواعد ونمط الضوابط التي يتبعها المجتمع في استخدام موارده لتحقيق غاياته وفي تحديد الأولوبات واتخاذ القرارات الخاصة بالسلع الاقتصادية.

وتعتبر الأفكار الاقتصادية "ابن خلدون" في مقدمته إسهاما حقيقيا في فهم الأمور والحوادث الاقتصادية من منظور اجتماع – التي يتناولها علم الاجتماع الاقتصادي- ، كما يقوم النظام الاقتصادي في نظره على مجموعة من العناصر البنائية هي: (جلبي، 2000، 82)

- العمل الإنساني: ذلك أن قيم الأشياء تنبع من حيث الأساس في العمل الذي يبذل الإنتاجها والكسب هو قيمة الأعمال البشربة.
- قيم العمل والثروة: القصد من العمل هو تحصيل أو الحصول على الذهب والفضة...وهنا نجد ابن خلدون قد أدرك العلاقة بين قيمة العمل وثروة الأمم، فهذه الثروة من معدن نفيس كالذهب والفضة يكون العمل موجها أساسا نحو اقتناءها.
- قيم العمل والعرض والطلب:العمل يتبع قانون العرض والطلب خاصة في المدن التي ترتفع فيها قيمة العمل لكثرة الحاجة للترف، واعتزاز أهل الترف بخدمتهم وكثرة المترفين وحاجاتهم مما يجعل الصناع والعمال وأهل الحرف تغلوا أعمالهم.

ث- النظام الديني:

النظام الديني من النظم الأساسية في الحياة الاجتماعية سواء كان المجتمع بدائيا أم متحضرا، ويعتبر الدين أهم هذه النظم حيث يركز على علاقة الخالق بالمخلوق ، والاختلاف الذي وقع بين الدين وغيره من جوانب الحياة الاجتماعية يتعلق بالمعتقدات والتطبيقات نحو معبودات لا يخضع وجودها للملاحظة.

التفكير الديني عند الإنسان - بغض النظر عن نوع هذا التفكير- يسعى للبحث عن اليقين في الطبيعة وينشد فهم أسباب وجود الإنسان ومعرفة الحياة الغامضة بالنسبة له وما يحيط به ، فقد تأثر الإنسان بظروف الحياة الاجتماعية والطبيعية وخضع لعدد من الرموز وأضفى عليها صفة القداسة

وأخذ يتبرك لها كي يرضها وتحميه من أخطار الطبيعة وشرور بني جنسه ولأنها مصدر رزقه، وقد خضع النظام الديني منذ بدء الخليقة غلى مراحل تطورية على النحو التالى: (الغزوي وآخرون، 2006، 239)

- المرحلة الوثنية.
- مرحلة تقديس مظاهر الطبيعة.
- مرحلة تأثير الأديان السماوية (غير الإسلامية).
 - مرحلة التوحيد .
 - مرحلة الدين الإسلامي.

النظام الديني يمثل مجموعة من الظواهر العقائدية والعبادات التي تعطي معنى للحياة البشرية وتعمل على تنظيم السلوك الإنساني حيال العالم الفوقي كعقيدة يشترك فيها جماعة من الأفراد الذين يكونون وحدة متماسكة، وعليه فإن الدين يمارس وظائف متعددة على الصعيد الفردي والاجتماعي أهمها:

- يعطى الفرد الشعور والإحساس بالأمن والطمأنينة والاستقرار.
- يحدد للفرد هوبته وانتماءه للجماعة من خلال قبول القيم والمعتقدات وممارسة الشعائر.
 - يوفر عامل ضبط النفس و تنظيم العلاقات الاجتماعية التي تشكل البناء الاجتماعي.

ج- النظام التربوي:

يعرف النظام التربوي على أنه مجموعة مترابطة مع بعضها البعض من القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تنتهجها دولة ما لتوجيه أمور التعليم وتسيير شؤونها سعياً إلى الارتقاء بالقيم والمبادئ العامة للأمة بما يتماشى مع السياسات التربوية لتعكس الفلسفة بمختلف أشكالها الفكرية، الاجتماعية والسياسية في دولة معينة.

حيث عدف النظام التربوي إلى صقل شخصية الفرد والجماعة في آن واحد لتحقيق التنشئة الاجتماعية الناجحة، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، وبالتالي فإنّها تحقق للفرد إمكانية التأقلم مع ما يحيط به من بيئة اجتماعية، كما يهدف إلى إكساب الفرد المهارات الأساسية بالاعتماد على مناهجه وآلياته المستخدمة في المجال المدرسي، ويأتي ذلك في إطار السعي لإمداد الطلبة بالإمكانية التامة على أداء المهارات التي تنفعهم في ممارسة الأنشطة في مختلف مجالات الحياة، كما يحرص النظام التربوي دائماً إلى الارتقاء بمستويات التعليم وتحسين جودتها بالاعتماد على سلسلة من الإجراءات المتبعة والمرتبطة بالمناهج الدراسية المعطاة للتلاميذ، ويعمل على تفعيل الدور التربوي بشكلٍ جدّي بواسطة التجديدات التربوية والإصلاحات المستحدثة بين فترة وأخرى، كما تّضفي التكنولوجيا تحسيناً ملموساً على نوعية التعليم عند الاستعانة بها.

ويمكن أن نلخص وظائف النظام التربوي في الآتي: (https://mawdoo3.com)

- يساهم النظام التربوي في تحقيق النمو والاستمرار في الحفاظ على شخصيته وذاته من خلال قيامه بالربط المستمر بين سمات ثقافته المحلية والوافدة دون إحداث أي انحلال أو تغير أو ذوبان أي منهما في الآخر، فتزداد أبعاد التفاعل والتكيف مع الحفاظ على معالم الشخصية المحلية.
- يلعب النظام التربوي دوراً فعالاً في تنظيم الحياة الاجتماعية، إذ يوفر متطلبات الأفراد في المجتمعات من استقرار وأمن من خلال محاربة المشكلات الاجتماعية قبل استفحالها في ثناياه.
- يُلبي كافة حاجات المجتمع الاقتصادية، وخاصة الأيدي العاملة المدربة، والتكنولوجيا الحديثة والرقمنة.